

Distr.: General
16 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٩٨ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

إضافة**

* A/70/150

** وردت المعلومات التي تتضمنها هذه الإضافة بعد إصدار التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

011015 300915 15-15702 (A)



ثالثاً - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥]

إن تحديد الأسلحة ذو أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي، إذ تشير خبرة أوروبا إلى أن الأمن يمكن تعزيزه من خلال بناء الثقة ونُظْم تحديد الأسلحة. ونظراً إلى أن العديد من النزاعات التي قامت مؤخراً قد نشبت على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. يتفق الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أهمية المنظمات الإقليمية وأهمية العمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل استقرار الأوضاع.

وقد بذل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، على مدى سنوات عديدة، جهوداً مهمة في اتجاه تحديد الأسلحة التقليدية، مركزاً، على سبيل المثال، على مكافحة الانتشار غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد عزز الاتحاد الأوروبي التعاون الدولي على كل المستويات، من خلال استراتيجية الاتحاد الأوروبي المعتمدة في عام ٢٠٠٥ لمكافحة التكديس غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها والاتجار غير المشروع بها.

وعلى صعيد الأمم المتحدة، قام الاتحاد الأوروبي بدعم تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والتفاوض الناجح بشأن معاهدة تجارة الأسلحة التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠١٤. وهذا هو أيضاً السبب في دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإضافة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتبارها فئة جديدة قائمة بذاتها لسجل الأسلحة التقليدية، وتدعم التنفيذ الفعلي لنظام الإبلاغ في إطار المعاهدة.

كما قام الاتحاد الأوروبي بتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية لوسط أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، والجماعة الكاريبية. وقد سبقت خطة العمل المنبثقة عن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٥، إلى الدعم المالي والتقني للمنظمات الإقليمية والوطنية الناشطة في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أجل: (أ) دعم وتنفيذ مبادرات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة؛ (ب) تنمية وتعزيز قدراتها التشغيلية والمؤسسية على الصعيد الوطني

أو الإقليمي؛ (ج) اتخاذ إجراءات مبتكرة، من قبيل إقامة حوار بين أفريقيا والصين والاتحاد الأوروبي بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة. وقد أدى هذا بالاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات عملية ليس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فحسب (بدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبرنامج العمل) وأمريكا الوسطى (بدعم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة)، وإنما أيضا في أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا (بدعم مركز جنوب شرقي أوروبا لتبادل المعلومات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة)، وشمال أفريقيا، وجنوب شرق آسيا.

كما يدعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بقوة اتخاذ تدابير لبناء الثقة وبناء الأمن، باعتبارها أداة مهمة للتغلب على عدم الثقة، وتعزيز الشفافية وصون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونظرا إلى أن تدابير بناء الثقة تعزز الشفافية، فإنها عامل مهم لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار السياسي بوجه عام والبيئة الأمنية، ولا سيما في حالات النزاع المسلح.

وقد استفادت الدول الأوروبية استفادة جمّة من تدابير الشفافية وبناء الثقة التي اتخذت في أوروبا، ولا سيما من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نكرر التأكيد على موقفنا الذي طال عهدنا به والمؤيد للتنفيذ الكامل لتلك التدابير وتحديثها.